# Administrative and Financial Corruption in Iraq (Causes and Treatments)

# الفساد الإداري والمالي في العراق (الأسباب والمعالجات)

نسرين احمد عبد الله الجاف

**Nisreen Ahmed Abdullah Al-Jaf**

الجامعة التقنية الشمالية، الكلية التقنية كركوك، قسم هندسة البيئة والتلوث

Department ، Kirkuk Technical College،Northern Technical University of Environmental and Pollution Engineering

البريد الالكتروني:Nisren.Ahmed@ntu.edu.iq

**المستخلص**

ان الفساد ظاهرة اجتماعية يمكن رصدها في المجتمعات كافة أيا كان مكانها وموقعها الجغرافي أو الفترة الزمنية التي تعيشه، وأيا كانت درجة نموها الاقتصادي أوالاجتماعي أوالثقافي، وأي درجة أنتشاره مرفوض لانه يمثل انتهاكاً صارخاً للقيم الأخلاقية والاجتماعية للفرد والمجتمع، وعندما تشيع هذه الظاهرة في جسد الدولة ويسيطر على مؤسساتها العامة والخاصة، ويؤثر على قطاعاتها القضائية والتعليمية والخدمية فذلك يدفع بهشاشة النظام واستقراره ويعمق التمايز الطبقي بين فئات المجتمع وشرائحه ويؤجج الصراع ويفكك النسيج الاجتماعي وان الية التخلص منه واجب على الدولة وضع الحلول والاليات الناجعة للقضاء عليه وانهاء وجوده لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للامام.

**الكلمات المفتاحية:** القطاعات القضائية والتعليمية والخدمية، النمو الاقتصادي، النمو الاجتماعي أوالثقافي.

## Abstract

Corruption is a social phenomenon that can be monitored in all societies، regardless of their place، geographical location، or time period in which they live، and whatever their degree of economic، social، or cultural development، and any degree of its spread is unacceptable because it

represents a blatant violation of the moral and social values of the individual and society and when this phenomenon is widespread in the body of the state and is controlled On its public and private institutions and affects its judicial، educational and service sectors. This leads to the fragility and stability of the system، deepens the class distinction between the groups and segments of society، fuels conflict and dismantles the social fabric. The mechanism for getting rid of it is the duty of the state to develop effective solutions and mechanisms to eliminate it and end its existence in order to push the wheel of economic development forward.

**Keywords:** Judicial، Educational and service sectors، Economic growth، Social or cultural growth.

**المقدمة:**

إن خصوصية المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل المرحلة الانتقالية السياسية من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي وحصول التغيير المتسارع لكل مفاصل الدولة العراقية نحو بناء دولة مؤسسات عصرية ديمقراطية قوامها العدالة للجميع، تتطلب تبني مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة ارث الماضي لخلق مستقبل اكثر عدالة واستقرار، إلا ان ازدياد ظاهرة الفساد بكافة أشكاله بعد التغيير أصبحت هناك مشكلة موجودة لا تكاد تخلو منها أي مؤسسة، وهي تكاد تكون حالة بديهية لكل عملية تغيير وانتقال سياسي من مرحلة الى أخرى[١].

ويعد مصطلح الفساد احدى المفردات المتداولة في مختلف المجتمعات والدول خاصة في الأعوام الأخيرة، ولاسيما انه يطال مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، لذا نلاحظ ان موضوع الفساد يتأثر بالحقل العلمي للباحث والمنظور الذي ينطلق منه الراغب، ويعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه ((استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين اوالوطنيين او السياسيين ولكن يستبعد الرشاوي التي تحدث في ما بينهم في القطاع الخاص))[٢]، ويمكن تعريف الفساد على (أنه أعمال غير نزيهة يقوم الأشخاص الذين يشغلون مناصب في السلطة، مثل المديرين، والمسؤولين الحكوميين وغيرهم، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة) [٣] ومن الأمثلة على

ظواهر الفساد إعطاء وقبول الرشاوي والهدايا غير الملائمة، والمعاملات السياسية غير القانوني والغش أو الخداع، والتلاعب في نتائج الانتخابات وتحويل الأموال والاحتيال وغسيل الأموال وغيرها.

**المطلب الأول: أسباب الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣**

الفساد السياسي له آثاره الخطيرة على قمة جهاز الدولة من حيث افتقاد العقلانية في القرارات المهمة والمصيرية التي تتخذ من جانب رئيس الدولة وحده دون الاعتماد على المشورة المقدمة من أجهزة الدولة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات وبدائل لصنع القرار، وتميز الفساد في العراق عن غيره من البلدان في وجود ما يسمى (الفساد المشرعن)، الذي يتسبب بتبديد أموال الشعب، إذ إن نفقات الرئاسات الثلاث تقدر بحوالي (٤٠%) من موازنة الدولة، ورواتب المسؤولين في العراق لشهر واحد تعادل رواتب الرئيس الصيني لمدة (١٦) سنة، وهذه الحالة هي التي تسببت بشكل كبير في إفقار الشعب، وبعملية حسابية فإن ما يقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار تصرف فقط كرواتب ونفقات للرئاسات الثلاث، في حين أن ميزانية دولة كالاردن بحكومتها ومجلس نوابها وشعبها لا تتجاوز ٧ مليار دولار فقط[٤].

لا يظهر الفساد الإداري والمالي بصورة واحدة وإنما تتنوع، لكننا سنقتصر على بيان بعض منها، فالأنماط السلوكية المفسدة للإدارة تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاع التي تشيع و تنتشر فيه واختلاف الأطراف والجهات المتورطة فيها، كما أن للأديان السماوية والفلسفات أو القيم الأخلاقية وللنصوص القانونية السائدة في المجتمعات تأثيرها في تقرير ما يدخل ضمن دائرة الفساد أو يخرج عنها من تعريفات، ولكي لا ينأي الحديث عن الأنماط السلوكية المفسدة التي هي موضع اختلاف و نقاش، لذا سنتطرق إلى أهم ما يمكن اعتباره نمطا سلوكيا فاسدا أو مفسدا من وجهة النظر الموضوعية والنصوص القانونية المستمدة منها، مع التوقف عند أهم الأنماط السلوكية المدانة التي تعد فسادا لتصرف خارجي مفروض و محفز للموظف الذي لم يسبق له أن مارس الفساد من قبل، علما أن هذه الأنماط تتباين في درجة خطورتها وعمق أثارها الجوهرية على تنمية المجتمعات ومن ثم فهي تتباين في العقوبات التي تفرض على مرتكبيها أو على الأطراف المتورطة فيها[٥].

وتتمثل اهم الاسباب والعوامل التي ادت الى انتشار ظاهرة الفساد في العراق هي:

**الفرع الاول: الاسباب السياسية**

إن الانحراف في الأنظمة السياسية يؤدي إلى انتشار الفساد وسقوط الحكومات وانهيار النظام السياسي. ويُعد غياب القدوة السياسية، تفشي البيروقراطية، المغالاة في مركزية الإدارة، وضعف أداء السلطات الثلاث،

بالإضافة إلى غياب الشفافية والمحاسبة، من أبرز أسباب تفشي الفساد، حيثما غابت الشفافية والمحاسبة ظهر الفساد، والعكس صحيح [٦].

يساهم الفساد في إضعاف المشاركة السياسية إذ تقتصر المشاركة على جماعات تتملك الثروة وركائز القوة الاقتصادية فتمكنها من إقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية والإدارية، من خلال ما تقدم تبين إن الوضع السياسي واستقراره في أية دولة من دول العالم له تأثير بالغ على وأد الفساد الإداري، أي ان العلاقة الايجابية بين سلطات الدولة تؤدي إلى انحسار الفساد وتراجعه وبعكس ذلك فإن الفساد يعشعش في جميع مؤسسات و هيئات الدولة، هذا ما نلاحظه في العراق فسوء العلاقة بين السلطات الرئيسة في الدولة ولاسيما العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فضلا عن العلاقة المتردية بين الاحزاب على الساحة السياسية ادت إلى انتشار وتوسع الفساد الإداري بنسب عالية جداً[٧].

الأسباب السياسية تُعد من أخطر العوامل المؤثرة في انتشار الفساد الإداري، حيث يتسبب الفساد في قمة الهرم السياسي في تسربه إلى المستويات الأدنى المحتمية بقيادات متواطئة. ويُعزى تفاقم الفساد في العراق إلى ضعف الحكومات المتعاقبة، ضعف حكم القانون، وترهل الإدارات، إضافة إلى نقص التشريعات، عرقلة التنفيذ، تقييد القضاء، فساد الأحزاب، وغياب الضوابط لحماية المال العام وصيانة الاقتصاد من السرقات والتدخلات غير القانونية[٨].

وإن تأسيس الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٤ على اساس المحاصصة السياسية والمذهبية والقومية وغيرها، قد افرز الى شيوع الحزبية والفئوية في التعامل مع الكتل ذاتها وفي تعاملاتها مع الحكومة بشكل عام، كما ان قلة الوعي السياسي والثقافي وعدم معرفة آليات المساءلة والعدالة والنظم الانتخابية والادارية، وفوق كل ذلك عدم وجود عوامل الكفاءة والخبرة لإدارة شؤون البلد، قد زاد من تفاقم الفساد السياسي بشكل خطير[٩].

**الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية**

تعد الأسباب الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية للفساد الإداري والمالي في العراق، وهي ظاهرة تفاقمت بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية والفجوات الهائلة في توزيع الثروة. تزيد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر من إغراء الأفراد بالانخراط في سلوك غير قانوني مثل الرشوة والفساد. إن الاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي القائم على عائدات النفط لن يؤدي إلا إلى تفاقم الافتقار إلى التنويع الاقتصادي، وإضعاف المؤسسات الرقابية وزيادة صعوبة التلاعب بالموارد العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الأنظمة الضريبية والمالية يسهل التهرب

الضريبي ويعقد عملية تعقب الأموال العامة. وتساهم كل هذه العوامل في خلق بيئة يزدهر فيها الفساد ويعيق التنمية المستدامة لاقتصاد البلاد.

إذ لا زال الاقتصاد العراقي في حالة تخلف وتراجع بل في حالة تبعية للبضاعة الاجنبية، ويرجع ذلك الى الصراع والتشظي المستمر بين الكتل الماسكة للسلطة والهادفة الى تحقيق مزايا ومكتسبات خاصة بعيداً عن المصلحة العامة[١٠].

وان انخفاض مستوى الدخل لدى المواطنين من بينهم شريحة المواظفين في مقدمة الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري، فأنخفاض مستوى الدخل عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية للعيش لهم ولافراد عوائلهم مما يدفع غير المحصنين منهم الى الانحراف والوقوع في منزلقات الفساد كالرشوة والاختلاس وغيرها، ومن الأسباب الاقتصادية أيضاً، هي عدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل أضف الى ذلك ما تحمله البيئة الاقتصادية من سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة من عدم العدالة في منح الرواتب أو الأجور مما يؤدي الى ظهور فئتين، فئة كثيرة الثراء وفئات محرومة[١١].

**الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية**

يحدث الفساد نتيجة انهيار منظومة القيم الاخلاقية للشعوب والذي تتمثل بالتقاليد والعادات والمثل الاجتماعية الموروثة، واستبدالها بأطر قيمية منحرفة (هشة) بعيدة عن القيم والمبادئ الموروثة الصحيحة والثابتة في المجتمع.

وان التغيير الذي حصل في العراق في عام ٢٠٠٣ انتج الانتماءات العشائرية والطائفية والقومية والقلق الناجم عن عدم الاستقرار في كافة مفاصل الدولة، والذي كان كحاضنة مشجعة للفساد بكل اشكاله (الرشوة والمحسوبية والاختلاس وغيرها)، إذ اصبحت الحياة الاجتماعية تتقبلها ولا تعدها عيباً وعار او فساداً بل يتم البحث عن المبررات لاستمرارها، من اجل تسيير الحياة وتحقيق المصالح الخاصة مهما كانت الأسباب والنتائج، فالمجتمع العراقي تعرض في مراحل مختلفة من حياته الى ضربات موجعة استهدفت منظومته القيمية وهددت نسيجه الاجتماعي، مما نجم عنها تخلخل بنيوي (اخلاقي) اضعف مبدأ الحلال والحرام عند الكثير من المسؤولين والافراد، وكان تأثيرهم واضح وكبير على وضع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي[١٢].

ويمثل الفساد الذي يغطي رقعة القصور الثقافي أخطر أنواع الفساد لانه يتغلغل في الثقافة والبنية الاجتماعية فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين السلوكيات النزيهه والفاسدة والاخلاقيات القويمة وغير القويمة، ومثل هذا النوع من الفساد الذي يرتبط بالوساطة والمحسوبية والمحاباة، وهو الذي يخلخل الضوابط الاجتماعية

فيوسع من قبول المجتمع وتسامحه مع الممارسات والقيم الفاسدة وغير الشريفة ويزيد من نزعة افراده للتغاضي عنه[١٣].

**الفرع الرابع: الاسباب الادارية والتنظيمية**

ان من اسباب الفساد في العراق ما يرجع الى البنية الادارية والتنظيمية والتي تتناسب طردياً مع الفساد، فكلما اتسمت البنية الادارية والتنظيمية بمستوى عالي من الوعي الثقافي والوطني كلما كانت اكثر حصانة ومنعة من ظواهر الفساد بمختلف صنوفه ومسمياته، وعكس ذلك، كلما اتسمت البنية الادارية بضعف الروح الوطنية والوعي الثقافي الحقيقي ادى ذلك الى بروز وتفشي ظاهرة الفساد ممثلة بالاتي[١٤]:

أ. ضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها في المجالات الادارية والتنظيمية.

ب. تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الادارية وعدم تحديد الاختصاصات الوظيفية.

ج. الترهل الاداري واعتماد المحسوبية في العمل وقلة الاعتماد على الكفاءات وغياب المعايير.

د. ضعف الدور الحكومي واهمال الجانب الرقابي الوطني.

هـ. عدم وضوح التعليمات وغموض التشريعات وتعددها او عدم العمل بها.

و. عدم وجود استراتيجية واضحة ومبنية على رؤية وطنية تخدم الجميع .

ز. اطلاق المال العام في ظل فراغ قانوني ودستوري.

ح. الفراغ الامني وحالات الابتزاز الصادرة من كثير من منتسبي أجهزة الدولة، وهذا ناتج عن ضعف السلطة المركزية، وتعدد مراكز القوى السياسية والحربية والدينية والطائفية .. الخ وانتشار المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون.

ط. عدم تشخيص الأخطاء في الوقت المناسب والاعتماد على الفردية في اتخاذ القرار، إضافة إلى سوء توزيع المسؤوليات والمناصب الإدارية، خاصة في الوزارات المهمة، أدى إلى استغلال الوظيفة العامة.

إن ضعف نزاهة السلطة القضائية يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام نجاح استراتيجيات مكافحة الفساد، حيث تبقى الآليات القانونية عاجزة عن مواجهة الفساد بالرغم من فعاليتها. ويؤدي غياب قوانين وتشريعات واضحة وصارمة إلى إفلات الفاسدين من العقاب، مما يعزز انتشار الفساد نتيجة ضعف الوعي الإداري والثقافة

المؤسسية. كما أن غياب منظومة قانونية تضمن النزاهة والشفافية يخلق بيئة إدارية محفزة للفساد بسبب ضعف القيادات وسوء توزيع السلطات وغياب تقويم الأداء الفعّال[١٥].

## المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق

تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي فبعض الاقتصاديين يعتقدون ان للفساد تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، بسبب دوره في خفض معدلات الاستثمار، فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، وذلك ان الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها، ويؤدي فضلا عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الاجنبي لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ويفضي إلى سوء توزيع الموارد وسوء الإنفاق العام[١٦].

وقد اكدت مجلة نيويورك تايمز الأمريكية في٢٩يوليو عام ٢٠٢٠، ان الفساد في العراق تقوده طبقة سياسية احترفت تحقيق الثراء بممارسة الإبتزاز والإختلاس والرشوة والإستحواذ على الصفقات التجارية والنفطية وتسجيل الآف الموظفين الفضائيين واستلام رواتبهم من قبل مافيات الفساد والإحتيال المصرفي، ووصفت الدراسة ان مزاد العملة في البنك المركزي العراقي هو (نظام صرف صحي للفساد في العراق)[١٧].

خاصة وإن٣٠٠ مليار دولار يمتلكها عراقيون في الخارج معظمها تم الإستحواذ عليها بطرق غير قانونية (غسيل اموال)، وكان العراق فقد حصل في عام ٢٠٢٠ على ترتيب ١٦٠ من مجموع ١٨٠ دولة على مستوى العالم في مؤشر مدركات الفساد، وان مجموع ما استنزف بسبب الفساد من الأموال العراقية للمدة مابين(٢٠٠٣-٢٠٢٠) يقدر (٥٠٠) مليار دولار بحسب بيانات منظمة الشفافية العالمية، التي دعت الحكومة العراقية في عام ( ٢٠١٧ ) الى وضع آليات لمكافحته واستقلال القضاء في محاسبة الفاسدين[١٨].

### الفرع الأول: الاثار الاقتصادية

### أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

يتسبب الفساد في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وزيادة هذا الإنفاق على حساب الإنفاق الخاص وانخفاض الإنفاق على قطاع الصحة والتعليم اللذان يعتبران احدى مؤشر التي يستدل بها لمعرفة مدى تحقق النمو الاقتصادي ذلك البلد فانخفاض مؤشر الفساد من (٤) إلى (٦) يؤدي، إلى زيادة قدرها (٤%) في معدل الاستثمار و(٥%) في النمو السنوي للدخل الفردي، هذا يعني ان الفساد يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار[١٩].

بالمقابل هنالك آراء أخرى تعتقد ان الفساد وتأثيرا موجبا في النمو الاقتصادي ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات، وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك، فالرشوة التي تدفع إلى الموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لانها تفضي الى تقليل تكاليف الانتظار التي يتحملها رجال الأعمال والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات وبالنتيجة فأنها تؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو الاقتصادي[٢٠].

**اثر الفساد في تعزيز التضخم:**

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة من اهم المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتضخم والذي تزايدت نسبة بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الاختلالات الهيكلية في معظم مفاصل الاقتصاد العراقي، وتأسيا لذلك فقد تزايدت موجات التضخم اذا ان الارتفاع التدريجي في الأسعار بدأ مع حدوث ازمه المنتجات النفطية، ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الأزمة لتنتقل وتمسى حياة المواطن مع إشداد ازمه الطاقة الكهربائية وازدياد الطلب على الوقود لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية، وقد ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع العراقي، فأصبحت هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم وهذه الفئات هي قريبة من مركز أصحاب القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة، أما الفئات الأخرى التي تمثل تقريبا (٧٠%) من أفراد المجتمع تستلم أجور تكاد لا تكفي لمتطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار جميع السلع والخدمات في السوق المحلية. وعلى الرغم من قيام الحكومة بخلق زيادات في رواتب الموظفين العاملين لديها في الآونة الأخيرة لتغطية الزيادة في الأسعار غير ان النقص الكبير في الخدمات الضرورية بسبب حالات الفساد الإداري والمالي في قطاع الخدمات وتحمل الفرد تكاليف اغلبها سوف يبدد هذه الزيادات بل الأسوأ من ذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادات لانهم سوف يتحملون الارتفاع في الأسعار الناتج عنها دون ان يصيبهم أي دخول إضافية مما يعني تفاقم حدة الفساد المالي والإداري في المجتمع العراقي وسيساهم في تعزيز مشكلة البطالة[٢١].

**اثر الفساد على البطالة:**

لقد أصبحت مشكلة البطالة تمس استقرار المجتمعات وتماسكها، لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق، نظرا لآثارها السلبية ومما يزيد من خطورة المشكلة على مستوى العراق هو تزايد أعداد العاطلين سنة بعد أخرى في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وتدني معدلات الإنتاج فضلا عن عمليات التحول إلى اقتصاد السوق والخصخصة من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام والتي أدت إلى تفاقم المشكلة، وباتت مشكلة البطالة تؤرق السياسيين والاقتصاديين وهاجس خوف للعراقيين كونها تزيد من معدلات الفقر وتدفع الشباب باتجاه ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب فضلا عن تداعياتها الاجتماعية الأخرى كما أصبح تفشي البطالة لاسيما بين الشباب، ظاهرة عالمية والأشد وقعا وإيلاما في البطالة الشباب من حملة الشهادات التي أخذت تتزايد سنة بعد أخرى يضاف إلى ذلك وجود قدر من البطالة المقنعة ذات الإنتاجية المنخفضة في بعض المشاريع[٢٢].

لذلك فان مشكلة البطالة لم تكن حديثة العهد او النشأة بل تعززت وظهرت في المجتمع العراقي بعد أحداث عام ١٩٩١ وفرض العقوبات الاقتصادية وما رافقها من التغير السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٣ قد عمق من مشكلة البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها (المقنعة، الاحتكاكية، الإجبارية) من خلال تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بحدود(مليون شخص) لتزيد بذلك الكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة[٢٣].

**الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية**

**أ. زيادة حدة الفقروسوء توزيع الدخل**

يمثل الإنفاق العام احد البنود الرئيسة المستخدمة للحد من مستويات الفقر في معظم دول العالم ومنها العراق، باعتباره آلية مهمة من آليات إعادة توزيع الدخل، كون الإنفاق على الخدمات الأساسية يصل تقريباً إلى معظم الفقراء، وإن تركيز الفعل الاقتصادي على سياسة الإنفاق العام خلال ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته برز في السياسات الاجتماعية بشكل أكبر من النشاطات الإنتاجية، باعتبار أن التركيز على مثل تلك السياسات، كتعليم النساء والخدمات الصحية وغيرها سيكون أكثر فاعلية في خفض الفقر[٢٤].

إلا إن بعد عام ١٩٩٠م وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق تدهورت فاعلية مؤسسات الدولة وقلت مواردها على الإنفاق الاجتماعي والخدمات واتسعت دائرة الفقر وساءت البيئة الاجتماعية وتفشت أجواء عدم

الأمان والاستقرار وتدهورت الأوضاع المعيشية وأفرزت معها مصادر جديدة لتوليد الفقر جاءت في مقدمتها تأثيرات التضخم والسياسات الاقتصادية العشوائية وعدم استخدام الكفء للموارد وشيوع ظاهرة الفساد المالي والاداري التي نجم عنها تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة الذي يحمل في طياته الكثير من التعقيدات التي ازدادت سوءاً بسبب الأزمات التي رافقت الأوضاع السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وما صاحبها من مظاهر العنف والإرهاب وتهجير أكثر من (٤) مليون شخص معظمهم من حملة الشهادات الجامعية ومن ضمنهم (١٨٠٠٠) طبيب من أصل (٣٨٠٠٠) طبيب في عام ٢٠٠٦م، والقتل الذي طال أكثر من (٢٠٠٠٠٠) ألف شخص ومن ضمنهم ما يقارب (٢٠٠٠) طبيب[٢٥].

أدى الفساد المالي والإداري وتدمير البنى المؤسسية إلى تفاقم الفقر في العراق، حيث يعيش حوالي ٣٤% من السكان في حرمان. الفقر والجوع ونقص الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء تعد من أكبر التهديدات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي[٢٦].

لذلك نجد أن الفقر في العراق متعدد الأبعاد، وهو مفهوم يعطي تعريفاً موسعاً للفقر بأنه ظاهرة حرمان متعددة الأبعاد لا تقتصر على فقر الدخل فحسب، وإنما تشمل ميادين واسعة من أحوال المعيشة في العراق، منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي[٢٧].

**ب. زيادة نسبة الفقر في العراق**

أظهرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧، تم تحديد خط الفقر الوطني بناءً على كلفة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية. بلغ خط فقر الغذاء ٣٤,٠٠٠ دينار شهريًا للفرد، وخط فقر السلع والخدمات ٤٣,٠٠٠ دينار، ليصل الإجمالي إلى ٧٧,٠٠٠ دينار شهريًا للفرد. تبين أن ٢٢,٩% من السكان، أي حوالي ٦,٩ مليون شخص، و١٦,٥% من الأسر يعيشون تحت مستوى خط الفقر[٢٨].

في عام ٢٠١٢، بلغ عدد الفقراء في العراق ٦,٧٤٨,٥٨٨ فردًا، ما يعادل ٢٠% من السكان، وفقًا للمسح الاجتماعي الاقتصادي. تفاوتت نسبة الفقر بين المحافظات، حيث انخفضت إلى أقل من ١٠% في محافظات إقليم كردستان، بينما تجاوزت ٤٠% في المثنى (٤٩%)، بابل (٤١%)، وصلاح الدين (٤٠%). في المقابل، سجلت محافظات كربلاء (١٦%) والبصرة (١٨%) والأنبار (١٦%) نسب فقر أقل من المتوسط الوطني البالغ ١٨,٨%[٢٩].

فنسبة الفقر الفقر في عام ٢٠١٣ بلغت ١٦% وفي عام ٢٠١٤ ارتفعت الى ٢٢،٥% بسبب تمدد تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، ثم عادت وانخفضت في عام ٢٠١٨ حتى بلغت ٢٠،٥%،

ومع ذلك لم ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من ٦،٤٨ مليون شخص عام ٢٠٠٧ الى ٧،٣٧٠ مليون عام ٢٠١٨، وتفاقمت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى ٣١،٧% عام ٢٠١٩، وزاد عدد الفقراء الى ١٢،٦٨٠ مليون[٣٠].

## المطلب الثالث: معالجات الفساد الإداري والمالي

شكلت ظاهرة الفساد في العراق بعد التغيير تحدي حقيقي مع كل الحكومات العراقية المتعاقبة، ووضعت معالجات للحد من هذه الظاهرة التي انهكت الدولة ومؤسساتها والمواطنين، والوصول الى تطوير المؤسسات والقوانين لتحقيق العدالة والمساواة وتحقيق الحرية والحقوق وزيادة الثقة بالاقتصاد القومي للوصول الى التنمية الاقتصادية المرجوة.

أن مراقبة الفساد ومحاربته والتي تعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم، إن تطبيق هذه المبادئ سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامة التنمية وتعد مشكلة الفساد آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية ولقد لاقت مشكلة الفساد أهمية كبيرة في عملية الإصلاحات في البلاد ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة يجب تأسيس إطار عمل مؤسسي يسعى إلى مكافحة الفساد بكل صورة ومظاهره وتسريع عجلة التنمية، ومن الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة الفساد[٣١] وهي:

### الفرع الأول: الحكم الرشيد

يسعى الحكم الرشيد الى تحقيق رفع الكفاءة في أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف او تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة، لذلك فأن الحوكمة الرشيدة تعد منظومة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة بما في ذلك عمليات الانتخاب والمراقبة عليها، فضلاً عن صياغة وتنفيذ سياسات فعالة، احترام المواطنين والدولة

للمؤسسات التي تتحكم بإدارة النشاطات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وبناء على ذلك فإن الحوكمة هي ظاهرة معقدة لها انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما تعني الحوكمة الرشيدة وجود أنماط من البيروقراطية المتخصصة القادرة على تطوير وتنفيذ السياسات التنموية النوعية وضمان توفير الخدمات العامة، وبذلك تعد الحوكمة ضرورة في تحقيق تنمية بشرية واقتصادية حقيقية، لكن مسالة تطبيق الحوكمة ونجاحها في العراق يتوجب التعرف على تحليل الواقع ومواجهة مجموعة من التحديات وفي العراق في ظل الظروف والتحديات الكبيرة اليوم بحاجة إلى منهجية وبذل جهد شامل على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى مستوى المحافظات لتطوير البنية التحتية وعلى آلية تنفيذ فاعلة لسياسات وبرامج الحكومة، فإن المواطنين على اختلاف شرائحهم ومهنهم ومستوياتهم الثقافية والتعليمية هم جزء من عملية إعادة بناء الدولة وهو الشرط الأساس لتحقيق التنمية والاستقرار وعلى المدى البعيد ويلاحظ في العراق ضعف الحوكمة الرشيدة وهذا ناجم عن الظواهر السلبية التراكمية التي ترجع إلى عقود عانى منها العراق من ضعف الجهاز الإداري، مما شكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق البرامج والمشاريع التنموية، وهدراً في الجهود والطاقات والأموال[٣٢].

أن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الرشيد الصالح لا تتحقق الا بضمان ثلاثة شروط مترابطة فيما بينها وهي[٣٣]:

١. البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

٢. البعد التقني: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.

٣. البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة وما حجم تاثيرها على المواطنين من جهة أخرى من حيث نسبة الفقر في المجتمع ونوعية حياة الافراد.

أن الحوكمة الرشيدة تتطلب قيادة تنمية بشرية شاملة قائمة على أساس خياراً ديمقراطياً حراً بعيداً عن دائرة التأثير وبذلك تكون الحوكمة الرشيدة هي الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتسعى لتحقيق العدالة وعدم التميز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم وتتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية بشكل مرضي للجميع[٣٤].

**الفرع الثاني: تفعيل مبدأ المشروعية**

يقصد بمبدأ المشروعية ( أحترام القواعد القانونية العامة)، أي يكون جميع تصرفات السلطات العامة في الدولة سواء التشريعية او التنفيذية او القضائية وتصرفات الافراد ونشاطاتهم متفقة مع احكام القانون بمدلولة العام المجرد، ويرى أخرون ان المشروعية تعني سيادة القانون واحترام احكامه وسريانه على كل من حاكم والمحكوم، فالقانون يجب أن يحكم سلوك الأفراد ليس فقط في علاقات بعضهم ببعض، وإنما كذلك في علاقاتهم بهيئة الحكم في الدولة فالفساد الإداري هو انحراف الموظف عن وظيفته لأجل مصلحته الشخصية، فعليه فأن الموظف الذي يعلم جيداً انه سيقع تحت طائلة المساءلة القانونية والعقاب في إطار مبدأ المشروعية إذا ما اختار طريق الفساد بارتكابه احد صوره أو حالاته سيفكر مرات قبل ارتكاب الجريمة[٣٥] ولابد للدولة القانونية من مقومات وعناصر طبيعية جوهرية ومن هذه العناصر[٣٦]:

١. وجود دستور يحدد النظام ويضع القواعد الأساسية لممارسة السلطة في الدولة مع توضيح العلاقة بين سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٢. خضوع الإدارة للقانون: وهذا يعني أنه لا يجوز للإدارة أن تصدر أي عمل أو قرار أو أمر دون الرجوع إلى القانون وتنفيذ أحكامه.

٣. التمسك بمبدأ تدرج القواعد القانونية: وذلك على أساس أن القواعد القانونية تتدرج بدرجات متفاوتة بحيث قد يتفوق بعضها على بعض.

٤. تنظيم الرقابة القضائية: وهذا أيضاً عنصر من عناصر الدولة القانونية، ويكتمل بتنظيم الرقابة القضائية على تصرفات السلطات المختلفة التي تشكل جزءاً منها. وتتولى هذه المهمة المحاكم بأنواعها المختلفة، إما العادية أو الإدارية، وذلك بحسب طبيعة النظام القضائي المعمول به في الدولة، سواء كان نظاماً قضائياً موحداً أو نظاماً قضائياً مزدوجاً.

كما نرى أن احترام المشروعية لا يكفي لمكافحة الفساد الإداري لوحده أن لم يستوعب التشريع النافذ تجريم الأفعال الفاسدة ومعاقبة مرتكبيها، فضلاً عن وجود قضاء مستقل كفوء قادر على مكافحة الفساد الإداري من خلال وجود محققين كفوئين نظيفين وقضاة مستقلين موضوعيين قادرين على تطبيق القانون، مع عدم تأثير السلطات الأخرى كالسلطة التنفيذية والتشريعية على السلطة القضائية.

**الفرع الثالث: تفعيل دور الاعلام في مكافحة الفساد**

للاعلام دور كبير في مكافحة الفساد من خلال التأكيد على مبدء الرقابة المجتمعية وفضح عمليات الفساد ونشر الشفافية وثقافة حماية المال العام وتقويم عمل المؤسسات.

كما أن للإعلام دوراً مهماً في بيان و إظهار ونشر المدركات الأخلاقية والثقافية والحضارية بين أبناء الشعب ؛ فضلا عن بيان مخاطر الفساد الإداري وتأثيره على التنمية الاقتصادية وتطور المجتمع واستقراره وتقدم النظام السياسي[٣٧].

ويعد الإعلام وسيلة فاعلة ومؤثرة في الرأي العام، وهي طرف مهم يلقى على عاتقه تفعيل مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات للجمهور وتتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية في تنوير الرأي العام في مكافحة الفساد بأشكاله كافة على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ويمثل الإعلام الوسيلة الشعبية المعبرة عن المجتمع والمحافظة على المصالح الوطنية وبهذه الطريقة يكون الإعلام وسيلة ذات تأثير إيجابي وفعال في مكافحة الفساد ، وممكن إن تكون سلاح ذو حدين لو استخدمت بشكل سلبي ستؤدي دوراً معاكساً في تفكيك إفساد المنظومة القيمية والاجتماعية والسياسية، فالإعلام وعلى الرغم من نموه من حيث عدد القنوات والصحف والإعلام الاجتماعي أيضا، إلا أنه لا يزال لم يأخذ الحيز المطلوب للقيام بدوره[٣٨].

ونرى أن الإعلام لا يقصد به فقط الإعلام المسموع والمرئي بل يشمل جميع المؤسسات التربوية والجامعات ودوائر الثقافة والمفكرين والمصلحين ولاينحصر دور الأعلام على الجانب الايجابي في مكافحة الفساد الإداري وإنما في بعض الأحيان له دور سلبي، لان عليه أن يكشف الفساد والفاسدين لا أن ينخرط في لعبة التشويه المنظم التي تزكيها لتصفية الحسابات السياسية والاقتصادية باسم مكافحة الفساد من قبل أجهزة الدولة والأحزاب الماسكة بزمام السلطة ومن هنا ينبغي الحذر من أن يؤدي الإعلام إلى توسيع دائرة الفساد وتفشيه ولا سيما الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة بدلا من أن يكون سببا لتقويضه والحد منه.

أن مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق قبل تحولات عام ٢٠٠٣ كان يمارسها محققون في جهاز الشرطة ومحققو المحاكم العراقية والادعاء العام، اما بعد عام ٢٠٠٣ و بداية نشوء نوع من الديمقراطية في العراق وإدراكا لحقيقة المخاطر الجسيمة لظاهرة الفساد الإداري التي استفحلت بشكل كبير وملفت للنظر، تضافرت الجهود من اجل الحد منه وتطويقه من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الرقابية والتشريعية منذ عام ٢٠٠٤، إذ تم تأسيس هيئة النزاهة وفروعها في المحافظات ومكاتب المفتشين العموميين في كل الوزارات إلى جنب المؤوسسة الرقابية العتيدة المتمثلة بديوان الرقابة المالية[٣٩].

كما تم تشكيل المجلس المشترك لمكافحة الفساد، حيث إن هذه الأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد ولاسيما الفساد الإداري والمالي لم تتمكن من التغلب على ظاهرة الفساد بسبب تباين النظام القانوني والواقع المتغير في العراق

بعد عام ٢٠٠٣ الذي شهد تطوراً كبيراً في المجالات كافة ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً على إن هذه الأجهزة المتعددة بمكافحة الفساد ونتيجة للرقابة الشديدة التي مارستها على المؤسسات الخدمية مما أدى إلى تعطيل تلك المؤسسات عن تقديم خدماتها إلى جمهور المواطنين وبذلك تفاقم الوضع الخدمي أكثر فأكثر في العراق وانتشر الفساد الإداري والمالي فيه بشكل مخيف ونعتقد أن حدوث ذلك كانت نتيجة لقلة الخبرة الفنية والعلمية لمنتسبي تلك الأجهزة والتشابك والتداخل التي كانت تحصل نتيجة ممارسة اختصاصاتهم فضلا عن تأثير الاحزاب السياسية وجماعات الضغط، مما أدى بالنتيجة الى ضعف تلك الأجهزة في مكافحة الفساد المستشري[٤٠].

## الخاتمة

يمر العراق اليوم بتحديات كبيرة مما أدى إلى انتشار الكثير من ظواهر الفساد وبأشكالها المختلفة التي انعكست آثارها سلباً على الأداء المؤسسي الحكومي وعلى كفاءة تنفيذ البرامج التنموية، ومن التحديات، انتشار القيم الاجتماعية والسياسية والإدارية الحاضنة للفساد والحامية له والمتسامحة معه وترسيخه وضعف ثقافة مكافحة الفساد وعدم تطبيق المعايير المهنية في إشغال المناصب خاصة القيادية وتخلف النظام المصرفي وعدم قدرته على منع عمليات غسيل الأموال وضعف إجراءات التعاون والتنسيق بين المؤسسات العامة والجهات المعنية في مكافحة الفساد ومن خلال تحديد هذه التحديات لابد من التوجه نحو إصلاح حقيقي لمكافحة الفساد، فتعد مشكلة الفساد آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، وان الجهود على مكافحة الفساد وتخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية وأقتراح الحلول المناسبة لمكافحة الفساد في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق.

## الاستنتاجات:

١. يُعد الفساد الإداري والمالي في العراق ظاهرة متجذرة أثرت بشكل كبير على كفاءة المؤسسات العامة، وأدت إلى تدهور الخدمات المقدمة للمواطنين وتراجع التنمية الاقتصادية.

٢. يعاني النظام الإداري من غياب آليات فعالة للرقابة والمساءلة، مما سمح بتفشي الفساد على مستويات مختلفة دون محاسبة حقيقية للمسؤولين عنه.

٣. أسهم الفساد في استنزاف الموارد المالية العامة، مما أثر سلبًا على الميزانية الوطنية، وزاد من مستويات البطالة والفقر.

٤. تسامح بعض فئات المجتمع مع الفساد كظاهرة اجتماعية أعاق الجهود الرامية إلى مكافحته.

**التوصيات:**

١. إنشاء هيئة رقابية مستقلة وقوية تمتلك الصلاحيات الكافية لمتابعة الفساد ومحاسبة المسؤولين، مع ضمان الشفافية في عملها.

٢. تعزيز استقلالية القضاء وتطوير البنية القانونية لمكافحة الفساد من خلال قوانين صارمة تجرّم جميع أشكال الفساد وتعاقب مرتكبيها.

٣. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد للاستفادة من خبراتها، وتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة

أن تطبيق هذه التوصيات من شأنه أن يحد من تفشي الفساد الإداري والمالي في العراق، مما يسهم في بناء مؤسسات حكومية كفؤة تخدم مصالح المواطنين وتعزز التنمية المستدامة.

## الهوامش

(١) فراس عبدالكريم البياتي، الفساد وسياسات الإصلاح السياسي والإداري في العراق بعد العام ٢٠٠٣، جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١، ص٣.

(٢) لمياء محسن، الفساد السياسي والإداري في العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد (١٤)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٧.

(٣) حمدان رمضان محمد، الفساد السياسي(دراسة تحليلية من منظور اجتماعي)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (٢)، العدد (١٦)، كلية الآداب/ جامعة الموصل، ايلول ٢٠١٣، ص ٥٥١.

(٤) موسى فرج، قصة الفساد في العراق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، سوريا – دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص١٤٤.

(٥) عامر الكبيسي، الفساد الإداري ( الرؤية المنهجية للتشخيص والتحليل)، مجلة الإداري، العدد ٨٩، كانون الأول ٢٠٠١، ص٥.

(٦) عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مجلة المنصور، ٢٠١٢، بغداد - العراق،العدد ١٨، ص١٣٥.

(٧) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، بغداد – العراق، ٢٠٠٥، ص٧٧.

(٨) ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣( دراسة في الأسباب والاثار والمعالجات)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد ٣٠، ص١٤٧.

(٩) بشرى محمد سامي وحاكم محسن محمد، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق،مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت – لبنان، ٢٠١٣، ص٨١.

(١٠) فراس عبد الكريم البياتي، الفساد وسياسات الإصلاح السياسي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(١١) علياء حسين خلف و ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، ٢٠١٨، جامعة ديالى / كلية الإدارة الاقتصاد، العدد ٤٢، ص١٦٤.

(١٢) ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣( دراسة في الأسباب والاثار والمعالجات)، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

(١٣) علياء حسين خلف و ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(١٤) سامر مؤيد عبد اللطيف، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الإداري في العراق، مجلة رسالة الحقوق، السنة السادسة، كلية القانون / جامعة كربلاء، العدد١، ٢٠١٤، ص١٣٢.

(١٥) علياء حسين خلف و ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

(١٦) باسل جودت الحسيني، الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤، ص٢٣.

July29.2020. 20، the New York Time Magazine، Inside the Iraq Kleptocracy،2 Worth

(١٨) عذراء كاظم حنون، المعالجة القانونية لظاهرة البطالة، مجلة واسط،للعلوم الإنسانية، العدد٢٢، ٢٠٢٠، ص٣٧١.

(١٩) مفيد دنون يونس واحمد عدنان ادهام، أثر الفساد على النمو الاقتصادي، مجلة الرافدين الجامعة للعلوم، جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢، المجلد ٣٤، العدد ١٠٩، ص١٩١.

(٢٠) فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم والاثار وسبل معالجته، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٥٣.

(٢١) علياء حسين خلف و ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

(٢٢) مفيد دنون يونس واحمد عدنان ادهام، أثر الفساد على النمو الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٢٣) باسل جودت الحسيني، الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

[٢٤] سالم توفيق النجيفي وعبدالمجيد احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر( مع إشارة الى الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨، ص١٢٤.

[٢٥] سامي جبور، الصحة العامة في الوطن العربي، ترجمة البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية ( المكتب الإقليمي للشرق الأوسط)، مركز دراسات الوحدة العربية، الجامعة الامريكية، بيروت – لبنان، ٢٠١٣، ص٧٨٧.

[٢٦] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، أستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني، العراق، ٢٠١٠- ٢٠١٤، ص٩.

[٢٧] علياء حسين خلف و ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

[٢٨] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق، الطبعة الأولى، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧.

[٢٩] جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد ، كانون الأول ٢٠١٤، ص٩.

[٣٠] عدنان عبد الأمير مهدي، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق، الواقع والتحديات والمستقبل، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ٢٠٢١، ص٦١.

[٣١] جمهورية العراق، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الإحصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق ٢٠١٥، ص٦.

[٣٢] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بتقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، كانتون الأول ٢٠١٤، ص ٢٥٦.

[٣٣] فاديا قاسم بيضون، الفساد ابرز الجرائم الاثار وسبل المعالجة، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

[٣٤] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٤، ص٧.

[٣٥] ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية – مصر، ١٩٨٥، ص١٠.

[٣٦] علياء حسين خلف و ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

[٣٧] عدنان قادر عارف زنكنة، الفساد الإداري في العراق ( الأسباب والمعالجة)، جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص٤٧٩.

[٣٨] علياء حسين وضياء حسين، مكافحة الفساد خيار أستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، ٢٠١٨، العدد ٤٢، ص١٧٩.

[٣٩] دراسات في الأطر التشريعية والإستراتيجية الوطني لمكافحة الفساد الإداري، ٢٠١٠ ،ص٥.

[٤٠] عدنان قادر عارف زنكنة، الفساد الإداري في العراق ( الأسباب والمعالجة)، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٥.

## المصادر

١. باسل جودت الحسيني، الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤.

٢. بشرى محمد سامي وحاكم محسن محمد، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت – لبنان، ٢٠١٣.

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد كانون الأول ٢٠١٤.

٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق ٢٠١٥.
٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق، الطبعة الأولى، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧.
٦. حمدان رمضان محمد، الفساد السياسي(دراسة تحليلية من منظور اجتماعي)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (٢)، العدد (١٦)، كلية الآداب/ جامعة الموصل، ايلول ٢٠١٣.
٧. سالم توفيق النجيفي وعبدالمجيد احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر( مع إشارة الى الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨.
٨. سامر مؤيد عبد اللطيف، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الإداري في العراق، مجلة رسالة الحقوق، السنة السادسة، كلية القانون / جامعة كربلاء، العدد١، ٢٠١٤.
٩. سامي جبو، الصحة العامة في الوطن العربي، ترجمة البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية ( المكتب الإقليمي للشرق الأوسط)، مركز دراسات الوحدة العربية، الجامعة الامريكية، بيروت – لبنان، ٢٠١٣.
١٠. عامر الكبيسي، الفساد الإداري ( الرؤية المنهجية للتشخيص والتحليل)، مجلة الإداري، العدد ٨٩، كانون الأول ٢٠٠١.
١١. عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، بغداد – العراق، ٢٠٠٥.
١٢. عدنان عبد الأمير مهدي، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق، الواقع والتحديات والمستقبل، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ٢٠٢١.
١٣. عدنان قادر عارف زنكنة، الفساد الإداري في العراق (الأسباب والمعالجة)، جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.
١٤. عذراء كاظم حنون، المعالجة القانونية لظاهرة البطالة، مجلة واسط،للعلوم الإنسانية، العدد٢٢، ٢٠٢٠.
١٥. عصام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية – مصر، ٢٠١١.
١٦. علياء حسين خلف و ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، ٢٠١٨، جامعة ديالى / كلية الإدارة الاقتصاد، العدد ٤٢.
١٧. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مجلة المنصور، ٢٠١٢، بغداد – العراق، العدد ١٨.
١٨. فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم والاثار وسبل معالجته، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
١٩. فراس عبدالكريم البياتي الفساد وسياسات الإصلاح السياسي والإداري في العراق بعد العام ٢٠٠٣، جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١.
٢٠. لمياء محسن، الفساد السياسي والإداري في العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد (١٤)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
٢١. ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية – مصر، ١٩٨٥.
٢٢. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٤.
٢٣. مفيد دنون يونس واحمد عدنان ادهام، أثر الفساد على النمو الاقتصادي، مجلة الرافدين الجامعة للعلوم، جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢، المجلد ٣٤، العدد ١٠٩.
٢٤. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، أستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني، العراق، ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢٥. موسى فرج، قصة الفساد في العراق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، سوريا – دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
٢٦. ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣( دراسة في الأسباب والاثار والمعالجات)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد ٣٠.

**References**

1. Adhraa Kazem Hanoun، Legal Treatment of the Unemployment Phenomenon، Wasit Journal for Human Sciences، Issue 22، 2020.
2. Adnan Abdel Amir Mahdi، Public Policies and Sustainable Human Development in Iraq، Reality، Challenges and the Future، Amjad Publishing and Distribution House، first edition، Amman - Jordan، 2021.
3. Adnan Qadir Arif Al-Zangana، Administrative Corruption in Iraq (Causes and Treatment)، Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences، Kirkuk University / College of Law and Political Science، 2017.
4. Alia Hussein Khalaf and Dhia Hussein Saud، Fighting corruption is a strategic option for achieving economic development in Iraq، Journal of Al-Rafidain University College of Science، 2018، University of Diyala / College of Administration and Economics، No. 42.
5. Amer Al-Kubaisi، Administrative Corruption (The Systematic View of Diagnosis and Analysis)، Al-Adari Magazine، No. 89، December 2001.
6. Amer Al-Kubaisi، Corruption and Globalization: Simultaneity، Not Twinning، Modern University Office، Baghdad - Iraq، 2005.
7. Basil Jawdat Al-Husseini، Economic Basics in Iraq and Social Aspirations and Policies، Center for Arab Unity Studies، Beirut - Lebanon، 2004.
8. Bushra Muhammad Sami and Hakim Mohsen Muhammad، Administrative and Financial Corruption and its Economic and Social Impacts in Iraq، Center for Arab Unity Studies، Arab Future Magazine، Beirut - Lebanon، 2013.
9. Essam Abdel Fattah Matar، Administrative Corruption Crimes، New University House، Alexandria - Egypt، 2011.
10. Fadia Qassem Baydoun، Corruption: The Most Prominent Crimes، Its Effects، and Ways to Address It، Al-Halabi Legal Publications، Beirut - Lebanon، first edition، 2013.
11. Firas Abdul Karim Al-Bayati، Corruption and political and administrative reform policies in Iraq after 2003، Al-Nahrain University / College of Political Science، 2021.
12. Hamdan Ramadan Muhammad، Political Corruption (An Analytical Study from a Social Perspective)، Al-Farahidi Journal of Arts، Volume (2)، Issue (16)، College of Arts/University of Mosul، September 2013.
13. Imad Sheikh Daoud، Transparency and Control of Corruption، Al-Mansour Magazine، 2012، Baghdad - Iraq، No. 18.
14. Information and Decision Support Center، Egypt’s current location on the map of international and local indicators for good governance and anti-corruption، Social Contract Center، 2014.
15. Lamia Mohsen، Political and Administrative Corruption in Iraq، Journal of Political Studies، Issue (14)، House of Wisdom، Baghdad، 2009.
16. Maged Ragheb Al-Helou، Administrative Judiciary، Al-Faniya Printing and Publishing، Alexandria - Egypt، 1985.

17. Mufid Danoun Younis and Ahmed Adnan Adham، The Impact of Corruption on Economic Growth، Al-Rafidain University Journal of Science، University of Mosul / College of Administration and Economics، 2012، Volume 34، Issue 109.
18. Musa Faraj، The Story of Corruption in Iraq، Dar Al-Shajara for Publishing and Distribution، Syria - Damascus، first edition، 2013.
19. Nazim Nawaf Ibrahim، The phenomenon of corruption in Iraq after 2003 (a study of causes، effects، and treatments)، Political and International Journal، Al-Mustansiriya University/College of Political Science، Baghdad، No. 30.
20. Republic of Iraq، Ministry of Planning / Central Bureau of Statistics، Department of Statistics، Human Development، Good Governance and the Rights of Displaced Persons in Iraq 2015.
21. Republic of Iraq، Ministry of Planning and Development Cooperation، United Nations Programme، Map of Deprivation and Standard of Living in Iraq، First Edition، Central Bureau of Statistics، 2007.
22. Republic of Iraq، Ministry of Planning، Department of Economic and Financial Policies، Iraqi Economy Report، Baghdad، December 2014.
23. Salem Tawfiq Al-Nujaifi and Abdul Majeed Ahmed Fathi، Macroeconomic Policies and Poverty (with a Reference to the Arab World)، Center for Arab Unity Studies، first edition، Beirut - Lebanon، 2008.
24. Samer Muayyad Abdel Latif، Towards an Effective Strategy to Combat Administrative Corruption in Iraq، Resalat Al-Huqoq Magazine، Sixth Year، College of Law / University of Karbala، Issue 1، 2014.
25. Sami Jabour، Public Health in the Arab World، translation of the Arab Program of the World Health Organization (Regional Office for the Middle East)، Center for Arab Unity Studies، American University، Beirut - Lebanon، 2013.
26. United Nations Educational، Scientific and Cultural Organization، UNESCO Strategy to Support National Education، Iraq، 2010-2014.